بيان فريق المعارضة والأعضاء الرافضين بالمجلس الجماعي لفجيج

على اثر صدور البيان الاخباري لرئيس المجلس الجماعي لفجيج المؤرخ بتاريخ 26 دجنبر 2023 ومن موقعنا كمعارضة نوضح للراي العام ما يلي:

1- بالنسبة لمسالة مصطلح ان الشركة هي شركة دولة او مقاولة عمومية او شبه عمومية الى غير ذلك من الاصطلاحات التي يمكن ان تتخذها ،فهي مسالة سطحية ولا تعدو ان تكون من باب المناقشات والمجادلات القانونية بين فئة محدودة من المتتبعين ،انطلاقا من القاعدة الفقهية الشهيرة (لامشاحة في الاصطلاح) ،الا ان ما يهم الساكنة في هذا الصدد ،هو ان تسيير قطاع الماء لن يصبح بيد جماعة فجيج ،بل سيصبح مصيره بيد مجموعة الجماعات الترابية الشرق للتوزيع ،بحيث ان قضايا الماء واشكالاتها بفجيج سيصبح الحسم فيها من طرف 132 عضوا ينتمون الى مناطق ومدن أخرى بعيدة كل البعد عن هموم وقضايا المواطنات والمواطنين بفجيج، بدل ان يكون تسيير هذا القطاع بيد ممثلي مجلس جماعة فجيج الثماني عشر، وبرئيس ومكتب أوكلت لهم الساكنة مباشرة تسيير مهامهم والترافع عن قضاياهم ،باعتبار ان ساكنة فجيج هي الأكثر دراية ومعرفة بشؤون واحة فجيج وقضاياها وافراحها وأقراحها،اكثر من غيرها.

وبدل ان يكون البث والحسم في تسعيرة الماء ومصاريف الربط والفسخ الى غير ذلك من الاثار القانونية التي يمكن ان تطال تسيير مرفق الماء خاضعا للقرار الجبائي للجماعة ، ولإرادة وسيادة مداولات أعضاء المجلس الجماعي الثمانية عشر لفجيج وتحت سلطة ومسؤولية رئيس ومكتب من موقع القرار، سيصبح هذا الامر خاضعا لكنانيش تحملات معقدة الفهم ،ولبنود اتفاقية عقد تدبير مفوض تراعى فيه على قدم المساواة مبدا المصلحة العامة ومصلحة تحقيق الأرباح للشركة التي سيوكل لها تسيير مرفق الماء انطلاقا من مبدا "التوازن المالي للعقد" ،ينضاف الى كل هذا فان مندوب جماعة فجيج في هذه المجموعة متموقع في موقع اقل ما يمكن وصفه ،انه موقع المتفرج لا حول له ولا قوة ،امام مندوبين استطاعوا ان يتموقعوا في مراكز القرار ،مناديب اتقنوا التحالف وتقاسم المصالح ،انطلاقا من مبدأ "رابح رابح" .

وعودة الى البيان في شقه المتعلق بتبديد التخوف من فقدان مداخيل الجماعة في مرفق الماء، فمن منظور المعارضة فهذا المبلغ أي 250 مليون سنتم فانه في نظرنا، مبلغ غير مغري، بقدر ماهو مقابل بديهي لمعادلة حسابية محضة. ومن غير العدل بان نقبل به مقابل تفويت تسيير الماء في طابق من ذهب لشركة ستجني منه أموالا وارباحا طائلة.

اما بخصوص الزيادة المنشودة للحصة الأساسية للجماعة من الضريبة على القيمة المضافة، فقد تم التداول فيها في دورة أكتوبر 2023 قبل ان يظهر هذا الاشكال المتعلق بتفويت الماء اصلا، وقد تم الاتفاق بين الأغلبية والمعارضة آنذاك بالتعاون على اعداد مذكرة تقديم من اجل الترافع على ميزانية جماعة فجيج قصد الزيادة في حصتها الأساسية بما يتناسب ووضعها الاستثنائي مقارنة مع باقي الجماعات في المغرب، للاعتبارات سنتطرق اليها بتفصيل في مناسبات أخرى، وقد كان من الاجدر بالرئيس الالتزام بهذا الخيار فربما كنا سنجني من ورائه اكثر من هذا المبلغ على الاقل.

اما بخصوص أموال الرجوع: فان الحجة التي قدمها البيان للراي العام فهي حجة ضعيفة ومردود عليها .

ان راي المعارضة في هذه المسالة يخالف الرؤية السطحية التي تبناها الرئيس والمكتب المسير لمصير منشئات وتجهيزات التوزيع الأخرى ذات الصلة بتوزيع الماء الصالح للشرب المنجزة الخ...بحيث أنكر على الساكنة احقيتها في هذه الأملاك، وقبل بان يسلمها او يضعها رهن إشارة الشركة مجانا على امل انه سيجدها كما هي بعد انتهاء مدة العقد والذي لا تعرف مدته لحدود الساعة، بحيث يمكن اعتبارها انها في علم الغيب، نؤكد بهذا الخصوص بان المعارضة تتشبث بسلك نفس المنهجية في ضرورة تعويضها في هذه المنشات والتجهيزات على غرار ما يضمنه القانون 83-21 للمكتب الوطني للكهرباء والماء أي ما تم التنصيص عليه في البند 13 من

القانون 83-21 السالف الذكر، بحيث "يجب أن تقيد أموال الرجوع في الأصول الثابتة على أساس قيمتها المقدرة وقت وضعها رهن تصرف الشركة."وكذلك طبقا للمادة 14 من نفس القانون.

ينبغي الإشارة كذلك بان ما ذكره البيان من ما ستقتنيه الشركة اثناء تنفيذ برنامجها الاستثماري، الذي سينص عليه عقد التدبير المفوض سيعود في اخر المطاف للجماعة ،فنقول لمساندي الانضمام بان هذه المقتنيات ستعود للجماعة بعد ان تفقد جودتها ومردوديتها انطلاقا من مبدا التمويت وهو ما يعرف ب L'amortissement dégressif ، وهو مبدا مشهور في علم الاقتصاد وتتقن الشركات عبر مهندسيها واطرها استعماله جيدا وبمهارة عالية . وهنا ننبه بان هذه المقتنيات التي ذكرت في البيان ستصل الى الجماعة ميتة أصلا، وهذا يستنتج من خلال تسمية المبدأ الذي يحكمها مبدا التمويت وهو مشتق من كلمة (مات يموت موتا)،هذا ان كان لعمر الساكنة الحالية بقية أصلا، لان مدة هذا العقد الذي ستبرمه الشركة مع هذه المجموعة لحدود الساعة غير معروفة ويمكن ادراجها في علم الغيب كما اسلفنا ذكره.

بالنسبة لعلاقة العيون والاثقاب او الابار التي ستعتمد عليها الشركة في تزويد ساكنة فجيج بالماء الشروب اثناء تنفيذ برنامجها الاستثماري، فالأمر ما يزال غامضا وحجة البيان الاخباري في تبديد هذا التخوف ضعيفة الى ابعد الحدود، فالبرغم من الإفادة التي تقدم بها الخبير الذي تم استدعاؤه ليوم 6 نونبر 2023 في اجتماع عقد بالجماعة واستنادا الى المداخلة التي صرح بها في المناظرة الأخيرة التي اذيعت بموقع جيل 24 ،فان ما صرح به الخبير هو مجرد تشخيص لواقع الامر ،وبالفعل فان الوضع الحالي لا يرقى الى طموحات ملاك ماء العيون ويضر بصبيبها ،ووجب التدخل لتصحيح هذا الوضع .

في هذا الصدد فان، راي المعارضة وباقي ممثلي ملاك ماء العيون في معالجة الوضع يختلف فيما أوصى به الخبير ،بحيث ان الملاك والمعارضة واغلبية الساكنة ،تفضل معالجة هذا الوضع بمقاربة تشاركية محلية وبتعاون مع شركاء اخرين يكون فيه القرار بزمام رئيس الجماعة وباقي الأجهزة المحلية بعيدا عن منطق ومقاربة الشركة التي يكون همها الأول والأخير هو الأرباح .

اما بخصوص ان يتصدر الرئيس ومكتبه المسير خط الدفاع عن مصالح الساكنة والدود عنها بكل ما يقتضيه الموقف من جرأة ومسؤولية، في حالة ما هددت مصالح الساكنة من هذا التفويت، فإننا نقول للسيد الرئيس ومكتبه بان الساكنة محتاجة لهذا الدفاع اليوم قبل الغد لأنه لو فسح المجال للشركة بان تستحود على الثروة المائية لفجيج ،فان المواجهة ستكون شبه مستحيلة او على الاقل ستكون تكلفتها باهضة، وسيكون قد فات الأوان، وسيردد احفادكم آنذاك قول الشاعر أبو فراس الحمداني :

سيذكرني قومي إذا جد جدهم وفي الليلة الظلماء يفتقد البدر

واعني بذلك الساكنة التي خرجت ذات يوم وكانت تقول :" لا لتفويت قطاع الماء للشركة" .

انتهى بيان فريق المعارضة بالمجلس الجماعي لفجيج والأعضاء الرافضين .

ملحوظة :

على سبيل الختم : نقول للسيد الرئيس بانه اذا كان **اسفا** على عدم حضورنا في الاجتماع الذي عقد مع السيد العامل، فإننا قد اسفنا قبله عشرات المرات، اسفنا لعدم تشبته بالمقرر المتخذ بالإجماع بعدم الانضمام بتاريخ 26 أكتوبر 2023 ،اسفنا باستهانة الرئيس بالمقاربة التشاركية وعدم الاستشارة الموسعة لجميع أطياف وفئات الساكنة في المقرر المتخذ كرها ورغما على انف الساكنة بتاريخ 01 نونبر2023 والقاضي بالانضمام ، اسفنا لعدم استجابة الرئيس لعقد دورة استثنائية لتدارس إمكانية الانسحاب ،اسفنا حين وصف الرئيس رأينا و وجهة نظرنا

في مسالة عدم الانضمام باننا نقدم مغالطات ،اسفنا وناسف على تشبث الرئيس برايه وعدم الوقوف على الأقل من نفس المسافة بين مؤيدي الانضمام والرافضين للانضمام.....الخ

فريق المعارضة والأعضاء الرافضين

بالمجلس الجماعي لفجيج